MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
LIBYAN MISSION
TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

وزارة الخارجية
بعثة ليبيا
لدى الأمم المتحدة – نيويورك

بعثة دولة ليبيا لدى الأمم المتحدة
نيويورك

الدورة الرابعة والسبعون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة

السيد/ أحمـــد معتمـــد إبراهيـم
سكرتير ثالث لدى بعثة ليبيا

أمـام

اللجنـة السادســة

حول البند (84) "نطاق وتطبيق مبدأ الولاية القضائية"

نيويورك في 2018/10/16

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

309 East 48th Street, New York, NY 10017 • Tel: 212-752-5775 • Fax: 212-593-4787 • Email: info@libyanmission-un.org

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

بدايةً، يَسُر وفد بلادي أن يتقدم بالشكر للأمين العام على تقاريره الصادرة بناءً على قرارات الجمعية العامة تجاه هذا المبدأ وقد أُحطنا علماً بما ورد بها.

إننا نجتمع اليوم من أجل هدفٍ واحد، ألا وهو مكافحة الإفلات من العقاب، خاصةً جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ومن هنا تعاونتْ ليبيا مع المحكمة الجنائية الدولية في هذه المرحلة لتحقيق العدالة بالرغم من أن ليبيا ليست طرفاً في ميثاق روما، مع التأكيد على مبدأ سيادة الدولة في تطبيق قوانينها الوطنية على الجرائم التي تُرتكب على أراضيها.

إن التشريعات الوطنية الليبية تضمن استقلال القضاء وحماية القُضاة من أي تدخل أو ضغوطٍ أو تهديد، كما تضمن حق التقاضي بدرجاته لكل شخص خاضع لولايتها، ولكل شخص الحق في محاكمة عادلة تتوافر فيها ضمانات كافية، وتُجريها محكمة مختصة ونزيهة ومستقلة ومنشأة سابقاً بحكم القانون. كما أن تطبيق الدولة لتشريعاتها الوطنية على إقليمها وعلى رعاياها أينما وجدوا يعكس سيادتها الوطنية. وأن مذكرة التفاهم الموقعة بين مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية ومكتب النائب العام الليبي في سنة 2013 تُجسد شراكة هامة وتكامل بين القضاء الليبي والمحكمة الجنائية الدولية من أجل إرساء العدالة وعدم الإفلات من العقاب.

السيد الرئيس،

وفي هذا الشأن، وحرصاً من حكومة الوفاق الوطني على تحقيق العدالة الجنائية تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين ليبيا والولايات المتحدة في مجال العدالة الجنائية بتاريخ 2018/04/27 بهدف رفع مستوى كفاءات العاملين في هذا المجال للمستوى الدولي بما يؤدي إلى إيفاء ليبيا بالتزاماتها وفقاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بهذا الموضوع.

كما أننا نتقاسم الشواغل مع الكثير من الدول بشأن احتمال إساءة استخدام نطاق تطبيق الولاية القضائية العالمية واستغلالها، وفي هذا الصدد فإن وفد بلادي يؤكد على ضرورة التدقيق في التطورات الحاصلة في مجال هذا المبدأ وصون مبدأ المشروعية وترك منازعات القانون الخاص خارج نطاق الولاية القضائية العالمية، وإنه من الأهمية بمكان إيلاء الاهتمام بتحقيق التوازن الدقيق بين ضمان شرعية ومصداقية الولاية القضائية العالمية من جهةٍ ومن جهة أخرى منع الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية.

ختاماً، نؤكد على أن قدرة القضاء الوطني على الإيفاء بالتزاماته في تحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون، تتطلب وقفة جادة من المجتمع الدولي، لمساعدة السلطات الليبية في الخروج من الأزمة الأمنية التي تشهدها البلاد، بالتوازي مع الجهود المبذولة لإنجاح العملية السياسية.

وشكراً السيد الرئيس،